

## إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون "A.Wagner" و دراسة "Musgrave" حول زيادة النفقات العامة

1- الدكتور محمد بن عزة

أستاذ محاضر بالمركز الجامعي مغنية، الجزائر  
[benazza.mohammed@yahoo.fr](mailto:benazza.mohammed@yahoo.fr)

2- يحيى زروقي

أستاذ مساعد بالمركز الجامعي مغنية، الجزائر  
[yahiaprof13000@gmail.com](mailto:yahiaprof13000@gmail.com)

**ملخص:** الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، اعتمادا على القانون وفاغنر ونظرية مسغريف باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي، ومن خلال معطيات ونتائج الدراسة تبين أن تطور الانفاق العام يتم بوتيرة أكبر من نمو الناتج المحلي الاجمالي. وهذا ما يفسر أنه يجب ضبط معدل الانفاق العام بما يوازي تطور الناتج المحلي الاجمالي  
**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، قانون "A.Wagner" و دراسة "Musgrave"، الجزائر

### **Abstract:**

The objective of this study is to determine the causal relationship between government spending and Economic development in Algeria, depending on the Wagner's law and Musgrave theory, using econometric Analysis and Flexibility for public spending analysis. Through the data and the results of the study show that the evolution of public spending is greater than the GDP growth rate. This explains that it must control public spending rate, equivalent to the evolution of GDP

**Key words:** Public spending, the law "A.Wagner", the study of "Musgrave", Algeria.

● **مقدمة:** تعتبر النفقات العامة الأداة الفعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية ، والتسيير الجيد لهذه الأداة يعتبر من الأولويات لبلوغ الأهداف المرجوة وفق أساليب واتجاهات حديثة ، فالإهتمام بالجانب الفني للنفقات العامة في إطار الميزانية العامة له دور كبير في تأدية النفقة العامة لمهامها ، كما أن توظيف الجيد للنفقة العامة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

وإن دراسة النفقات العامة في الجزائر يعطي انطبعا عن طبيعة دور الدولة في القيام بوظائف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الميزانية العامة من خلال إلقاء الضوء على تقسيمات النفقات العامة وأساليب تخصيصها بين أوجه الإنفاق وطبيعته(نفقات التسيير و نفقات التجهيز). في إطار الميزانية العامة ، بالإضافة إلى تتبع تطور النفقات العامة ، ومن ثم تحديد ومعاينة حجم وتخصيص الأموال العامة ضمن الميزانية العامة وأهم التوجهات في هذا المجال والتطرق إلى مدى رشادة توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية . من هذا المنطلق نحاول الإجابة على الإشكالية المحورية التالية: ما مدى نجاعة الزيادة المستمرة للنفقات العامة ضمن ميزانية الجزائر في تحقيق البرامج التنموية المسطرة

### **I- مفاهيم أساسية حول النفقات العامة:**

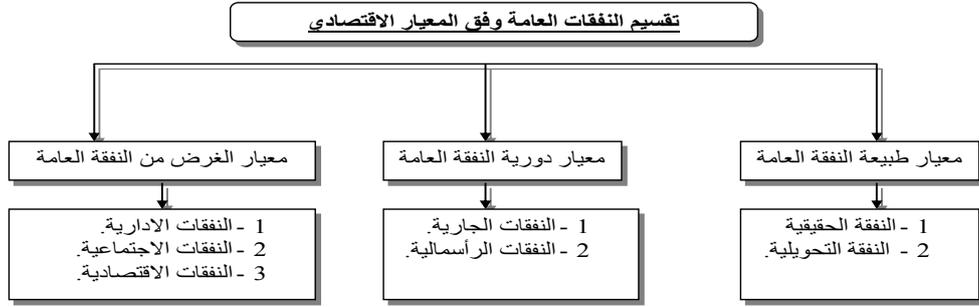
**I-1- تعريف النفقة العامة:** لقد عرف مفهوم النفقة العامة عدة تعاريف يمكن التعرض إلى بعضها كما يلي:

- 1- " النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"<sup>1</sup>
- 2- " النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"<sup>2</sup>

3- كما تعرف النفقة العامة بأنها " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بمهدف إشباع حاجة عامة"<sup>3</sup>

**I-2- تقسيمات النفقات العامة :** لقد تطرقت الكتابات المالية لتقسيم النفقات العامة وفي مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين:<sup>4</sup> المعيار الاقتصادي و المعيار الوضعي أو العملي ويمكن تمثيلهما في الشكل التالي:

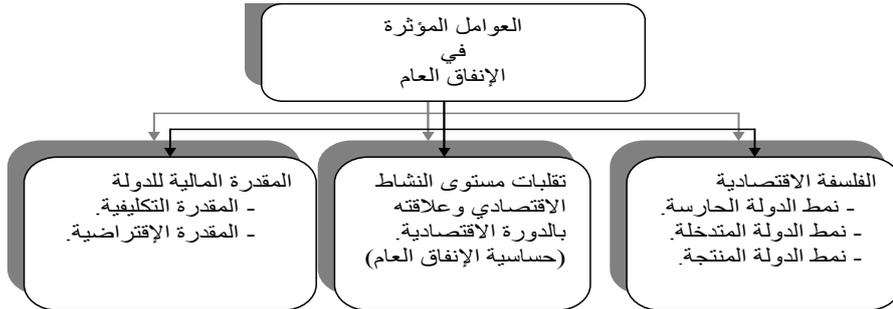
**الشكل البياني رقم(1):** تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي.



المصدر: د سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص470.

**I-3-العوامل المؤثرة في تحديد النفقات العامة:** يخضع تحديد النفقات العامة لمجموعة من العوامل التي يجب مراعاتها وهي موضحة كمايلي:

**الشكل البياني رقم (2):** العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.



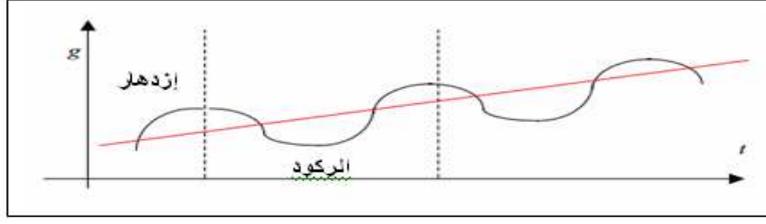
المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي، د منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان،

2005، ص43.

**أولاً: الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي:** إن الفلسفة السياسية للدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الإشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة). ففي ظل الدولة الحارسة فإن حدود الإنفاق العام سوف يقتصر على الوظائف الأساسية للدولة (الأمن، الدفاع، العدالة)، أما في الدولة المتدخلة يزداد تخصيص المالي للنفقات العامة. وفيما يتعلق بالدولة المنتجة فإن حصة النفقات العامة تتسع حتى تستوعب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.

**ثانياً: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية:** يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي :

### الشكل البياني: قم (3): مسار الدورة الاقتصادية.



**Source:** Frédéric Docquier, introduction à la macroéconomie, Lille, 2005 p10

من خلال حركة الدورة الاقتصادية وتباين مستوى النشاط الاقتصادي يكون له تأثير على حدود النفقات العامة .  
**ثالثا: المقدرة المالية للدولة :** وتنقسم إلى:

\*- المقدرة التكاليفية : أي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية (المستوى الكلي)، أما المقدرة التكاليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي، (المستوى الجزئي)، ويتوقف على مستوى الدخل وطرق استخدامه.<sup>5</sup>

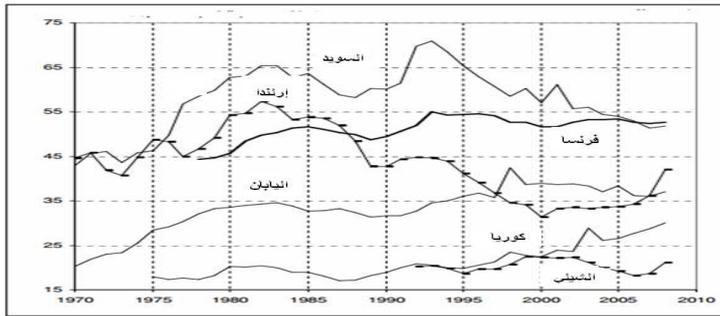
\*- المقدرة الاقتراضية للدولة: أي مدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام ، وهذا يرتبط بالمقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية،<sup>6</sup>.

### II- ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها ... تحليل نظري.

#### II-1- النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة:

أ- قانون فاقتر (1892) "Loi de Adolphe Wagner" اهتم الاقتصادي "Adolphe Wagner" بتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة خلال القرن 19، وقد أطلق عليه في الأدب الاقتصادي والمالي بـ "قانون فاقتر" "Loi de Wagner" ووفقه يوجد اتجاه طبيعي نحوي زيادة حجم النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. فحجم القطاع العمومي يعرف عدة تحليلات، وحسب "A. Wagner" الذي ركز في دراساته على دول أوروبية فإن ذلك يتم تحديده عن طريق التصنيع والنمو الناتج عن ذلك، والعمل على إيجاد العلاقة بين النفقات العامة PIB.<sup>7</sup>

الشكل البياني رقم(4): تطور الإنفاق العام في عدد من دول العالم بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB):



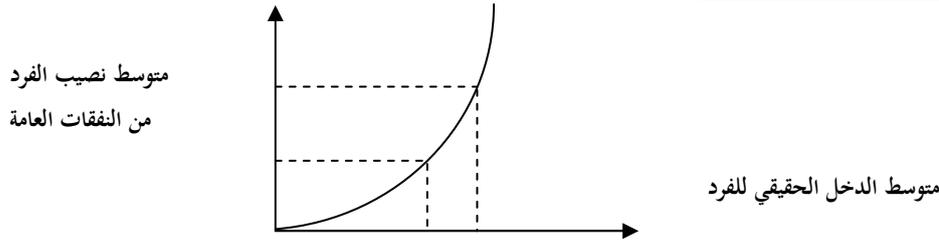
**Source:** Jean-Pierre Givry, La dépense publique tue la croissance économique, L'iref, p3.

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أن نسبة الإنفاق العام هي في شكل متصاعد في جل الدول بالنسبة PIB وبالتالي أوضح "A. Wagner" أن تطور النفقات العامة يخضع لقانون خاص هو: "إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي ، فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي"<sup>8</sup>. وبمعنى آخر "إذا نما متوسط الدخل الفردي في الاقتصاد القومي ، فسوف

ينمو أيضا الحجم النسبي للقطاع العام <sup>9</sup> وأرجع الاقتصادي "Musgrave" أن النفقات العامة نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي يعتبر مقياسا لحجم القطاع العام.<sup>10</sup>

ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستويات الدخل يتطلب مزيدا من الإنفاق الحكومي، ، ولكون مستويات الدخل المرتفعة ترتبط بمظاهر عديدة كالتصنيع والتحول في الهيكل الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فإنها عوامل أخرى مغذية لمزيد من الخدمات العامة المساندة، ومن ثم مزيدا من الإنفاق الحكومي.<sup>11</sup> كما أن قانون "A. Wagner" رغم بساطته إلا أنه ظل يُعتمد عليه في العديد من الدراسات لمعرفة حساسية النفقات العامة للناتج الداخلي الخام PIB.<sup>12</sup> ويمكن توضيح من خلال الشكل البياني التالي:

**الشكل البياني رقم (5):** تمثيل قانون "wagner" لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.



**المصدر:** دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1990، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر،

2005، ص 169.

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون **Wagner** فتأخذ الشكل التالي:<sup>13</sup>  $G / Y = F ( Y / N )$  حيث:  $G$  يمثل الإنفاق العام.  $Y$  يمثل الدخل القومي،  $N$  يمثل عدد السكان. مع  $\partial G / \partial Y > 0$  أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي أكثر من الواحد. ويتضح أن هناك وجود علاقة طردية ثابتة بين نسبة الإنفاق إلى الدخل  $G/Y$  وحصص الفرد من الدخل القومي  $Y/N$ .

**ب- دراسة "Musgrave" لمؤشر المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي:**

لقد قام "Musgrave" بإجراء دراسات بهدف التوصل إلى افتراضات "Hypotheses" محددة فقد اعتمد على سلسلة زمنية متقاربة لدراسة تطور النفقات العامة لبعض الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة وبريطانيا خلال الفترة (1963/1890) وقد خلص على مجموعة من النتائج قادت إلى استنتاج مهم مفاده أن<sup>14</sup> الأهمية التي يحتلها التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والتي يقع عبء النهوض به على عاتق الدولة من خلال الإنفاق العام، حيث اثار إلى أن افتقار القطاع الخاص للتسهيلات اللازمة للتكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى اتجاه الأهمية النسبية للحاجات غير الأساسية التي تشبعها الدولة إلى الارتفاع مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

لقد أجريت الدراسة قياسا كميلا لظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية من خلال تطبيق مؤشري المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي في مجموعة من الدول على أساس مدى توفر البيانات بصورة كافية عنها وباعتبارها تمثل الأربع قارات التي يوجد بها معظم الدول النامية، وهذان المؤشران استخدمهما "Musgrave" في تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة. ويفسر مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من واحد صحيح، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي، ففي خلاصة الدراسة أن الدول النامية وخاصة ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والصين عرفت مرونة نفقاتها معاملات تفوق قيمة "1"، في فترة الدراسة مما يعني أن نمو

نفقاتها يزداد بصفة تفوق نسبة نمو الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول. حيث تعرف درجة المرونة بصفة عامة على أنها مقياس لدرجة استجابة متغير ما للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر،<sup>15</sup> أما مرونة النفقات العامة فهي تعبر عن نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي،<sup>16</sup> ورياضيا يمكن التعبير عن مرونة النفقات العامة كما يلي:

$$\frac{\frac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}}}{\frac{GNP_t - GNP_{t-1}}{GNP_{t-1}}}$$

تمثل الوحدة الزمنية  $t$  يمثل الناتج القومي الإجمالي.  $GNP$  تمثل النفقات العامة  $E$ . حيث أن:  
ويعرف الميل الحدي للإنفاق العام على أنه ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة،<sup>17</sup>  
بمعنى ويعرف الميل الحدي على أنه التغير في النفقات العامة إلى التغير في الناتج القومي الاجمالي، ويعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$E_t - E_{t-1}$$

$$GNP_t - GNP_{t-1}$$

والمعادلة أعلاه لا توضح بصورة بارزة عن العلاقة الاحصائية القائمة بين النفقات العامة والدخل القومي، المسألة التي تستدعي تحديدها وتوضيح نتائج المعالم الاحصائية لها، وتعد العلاقة الخطية بين النفقات العامة والدخل القومي أفضل العلاقات تمثيلا ويمكن التعبير عنها بلغة الاقتصاد القياسي كم يلي:<sup>18</sup>

$$Y = a + bX$$

حيث تمثل:  $Y$  النفقات العامة.  $X$  الدخل القومي.  $a$ : الحد الثابت.  $X$ : الميل الحدي للنفقات العامة.

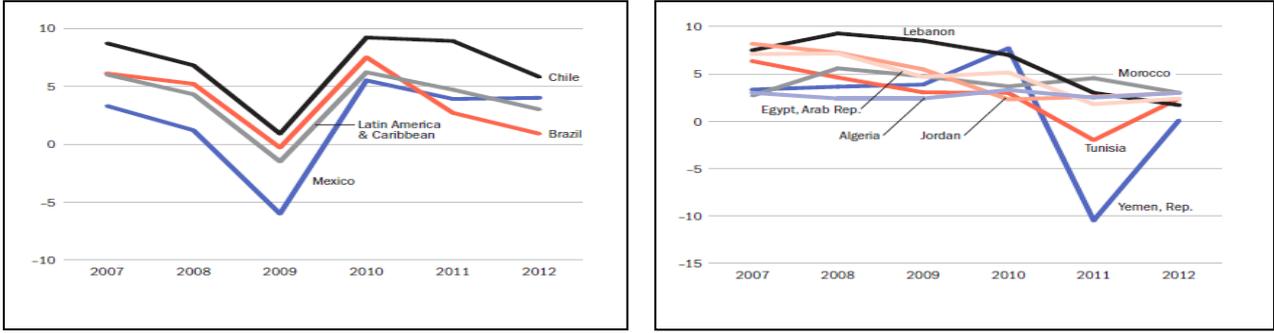
وإن تطبيق مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي يشير أيضا إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة، حيث أن هذا المؤشر يقيس الزيادة في النفقات العامة نسبة إلى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي، وخلصت الدراسة إلى أنه وخلال الفترة بين سنتي 1970 و 1985 عرف العالم حالة من الركود الاقتصادي، وفرض هذا الوضع على دول العالم وخاصة النامية منها على ضرورة زيادة الإنفاق العام من أجل تحريك عجلة الاقتصاد الذي يعاني من حالة الركود والاستمرار في التنمية الاقتصادية.

## **II-2-أسباب تزايد النفقات العامة:**

### **أ- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:**

**أولاً: الأسباب الاقتصادية:** إن من أهم الأسباب الاقتصادية الداعية إلى زيادة النفقات العامة، زيادة الدخل القومي وزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكذلك تصاعد موجة التنافس الدولي. مما يشجعها على زيادة نفقاتها بغية تحسين مستوى رفاهية أفراد المجتمع، وفي ما يلي يوضح الشكل البياني التالي نسب النمو في بعض بلدان العالم.

## الشكل البياني رقم (6): نسب النمو الاقتصادي في بعض دول العالم إلى غاية 2012.



Source: International Bank for Reconstruction and Development, World Development Indicators, Street NW, Washington DC 20433, 2013, pp 66 67.

**ثانيا: الأسباب الاجتماعية:** تعد الأسباب الاجتماعية عامل مهم في تزايد النفقات العامة حيث تطور دور الدولة الذي تعدى إلى ضمان التوازن الاجتماعي وإقامة العدالة الاجتماعية ، و تقديم مختلف الخدمات التعليمية والصحية والسكنية ... الخ. فالتعليم والصحة تعتبر من السلع العمومية الجماعية، بمعنى أنها لفائدة جميع المواطنين ، فقد قامت الأمم المتحدة من خلال "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (PNUD) بنشر تقرير سنة 1999 "السلع العمومية على الصعيد العالمي"،<sup>19</sup> وتم من خلاله تحديد أربع سلع عمومية تتمثل فيما يلي:<sup>20</sup> - البيئة - التعليم-الثقافة- الإعلام.

**ثالثا: الأسباب السياسية:** نظرا لتطور الفكر السياسي وما صاحب ذلك من ضرورة مواكبة هذا الاتجاه بزيادة الاعتمادات المالية للتكفل بالمصالح السياسية ومن أهم الأسباب التي ساهمت في زيادة النفقات العامة

**رابعا: الأسباب العسكرية:** تعتبر الأسباب العسكرية الناتجة عن الحروب وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم عامل أساسي وراء تزايد النفقات العامة، ومع تصاعد موجات التوترات زاد التهافت على اقتناء الأسلحة رغبة في الأمان.

فقد أصبح الإنفاق العسكري يشكل في حدود 10-15% في الدول المتقدمة ويتجاوز 30% من PIB في الدول النامية، كما أن تخصيصات الإنفاق العسكري تصل إلى 25% من إجمالي النفقات العامة في الدول العربية لعام 2001 وبالبلغة حوالي 209 مليار دولار.<sup>21</sup> كما أن التقرير الاقتصادي الموحد أجرى مسحا لتقديرات الإنفاق العسكري في الدول العربية ما بين 1981 و1987 مفاده أن الدول العربية الأكثر إنفاقا على المجال العسكري هي السعودية ب 30.0% من PIB ، والبحرين ب 33% من PIB سنة 1987 وليبيا كان الإنفاق العسكري فيها يقدر كذاك ب 30% من PIB سنة 1985، والكويت بنسبة 29.1% سنة 1987.<sup>22</sup>

وأفاد تقرير صادر عن "Stockholm International Peace Research Institute" أن النفقات العسكرية في العالم ترتفع بسرعة فقد تزايدت بنسبة 11% بين سنتي 2002 و2003، و أن 464 مليار دولار نفقات عسكرية خلال سنة 2008 ما يمثل 2.4% من PIB ، وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الترتيب.<sup>23</sup>

**ب- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:**

**أولا: تدهور قيمة النقود:** إن تدهور قيمة النقود ينتج عنه ارتفاع في الأسعار ويؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة الإسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات والسلع العامة المقدمة للأفراد . وذلك باستخدام العلاقة التالية:<sup>24</sup>

**ثانيا: اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** إن لاختلاف طرق المحاسبة الحكومية دور في تزايد النفقات العامة وهذه الزيادة تكون ظاهرية، ومثال عل ذلك الانتقال من طريقة اعتماد الميزانية الصافية إلى الميزانية الإجمالية، حيث في السابق كان يتم إعداد الحسابات العامة بخضع لمبدأ الميزانية الصافية ، حيث لا يسجل في الميزانية إلا الرصيد الصافي للإنفاق العامة فقط أي يتم إجراء مقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة التي تم تحصيلها وإدراج المبلغ الصافي. أما في الحاضر فبدأ استعمال طريقة الميزانية الإجمالية وذلك بتسجيل مبالغ النفقات العامة دون مقاصة بينها وبين الإيرادات العامة وبالتالي يظهر مبلغها ضخم في الميزانية وهذه الزيادة هي ظاهرية لا حقيقية .

**ثالثا: اتساع إقليم الدولة و زيادة عدد السكان:** إن لاتساع إقليم الدولة نتيجة اتحاد أقاليم جديدة إلى إقليم الدولة الأصلي دور في تزايد النفقات العامة لهذه الدولة، وتعتبر هذه الزيادة ظاهرية وليست حقيقية

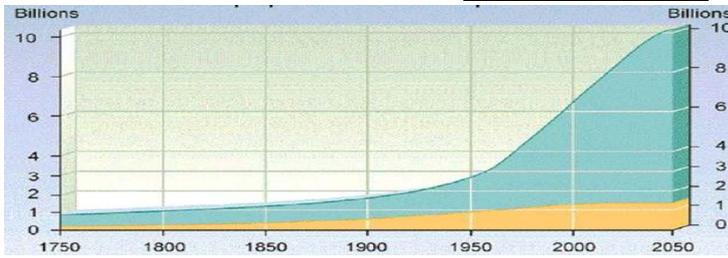
وفي هذا الصدد يرى "Goffman and mahar(1971)" أن العامل الديموغرافي أثر بالغ على زيادة النفقات العامة والتي عبر

$$G = f(GDP/N)^{25}$$

حيث:  $N$  يمثل عدد السكان  $GDP$  الناتج القومي الإجمالي.  $G$  النفقات العامة

حيث أن زيادة السكان تزيد من الطلب على الخدمات العامة (التعليم، الصحة، السكن،...)، وبما في ذلك التركيبة العمرية للسكان ومعدل زيادته السنوية<sup>26</sup>. والشكل البياني يوضح الزيادة المضطردة في السكان في العالم:

**الشكل البياني رقم (8):** تطور حجم السكان في العالم من فترة لأخرى



Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs Population Division ,  
WORLD POPULATION, New York, 2004 , p05.

### III- تسيير النفقات العامة في إطار الميزانية العامة للجزائر:

#### III-1- النفقات العامة وتصنيفها حسب المشرع الجزائري:

تحتل النفقات العامة بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة وهذه الأخيرة أشار إليها المشرع الجزائري باعتبارها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها.<sup>27</sup> كما اعتبر أن النفقات العامة هي "أعباء"<sup>28</sup> ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها ، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدر نص صريح من خلال قانون المالية. كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.

الجزائر وكغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للترقية بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف. ويتم تقسيم النفقات على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى.<sup>29</sup> وقد

أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن الأعباء (النفقات) الدائمة للدولة تشتمل: <sup>30</sup> 1- نفقات التسيير. 2- نفقات التجهيز (الاستثمار).

بحيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة ، تعتبر من قبيل نفقات التسيير ، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك بهدف تكوين رأس المال فان هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز .

أ-: **نفقات التسيير (ميزانية التسيير):** كما سبق وأن أشرنا أن نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وضمانا للسير الحسن لأجهزة الدولة فهي نفقات على الأجور ، صيانة العتاد، المعدات والأدوات... الخ. ولها تقسيم خاص .

ب- **نفقات التجهيز (ميزانية التجهيز):** ميزانية التجهيز أو بالأحرى الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي ، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

### III-2- تحليل تطور النفقات العامة وظاهرة زيادة النفقات في الجزائر:

أ- **تحليل تطور النفقات العامة:** لقد شهدت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة ، وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الانفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة، وفيما يلي بعض الاحصائيات التي توضح أهم التطورات التي حصلت على جانب الانفاق العام وكذلك الناتج الاجمالي الخام، والتي تتبعها بالتحليل:

**الجدول رقم (1):** تطور النفقات العامة والناتج الاجمالي الخام خلال الفترة 2013/1963.

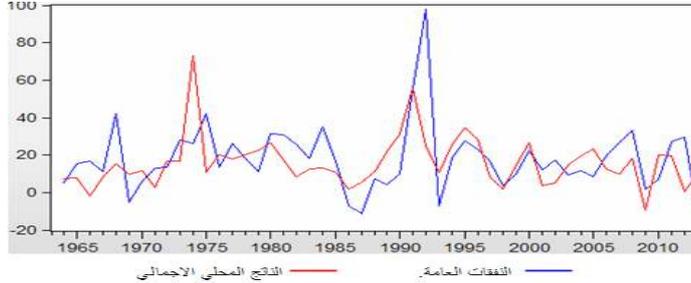
السنوات	النفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النفقات العامة من PIB
1963	2670	-	2237	433	13130	20.33
1970	6014	06.16	2453	1623	22905	26.25
1975	17756	42.10	12344	5412	61574	28.83
1980	44016	31.33	26789	17227	162507	27.08
1985	135301	16.91	53070	44614	291597	46.4
1990	136500	9.64	41296	77024	554388	24.62
1995	589100	27.6	473694	285923	1966500	31
2000	1176100	22.29	856200	321900	4098820	28.69
2005	2052000	8.47	1241400	810600	7544000	27.2
2010	4512800	6.82	2694500	1807900	12050000	39.24
2011	8272000	83.30			14418600	55.27
2012	7423000	- 10.26			14502249	45.93
2013	6737900	- 9.22			15959790	42.21

Source: - <http://www.mf.gov.dz/>

- ONS, LES COMPTES ECONOMIQUES de 2000 à 2008 N°528, P17

من خلال الجدول أعلاه وباستقراء أهم التطورات التي عرفتها سياسة الإنفاق العام في الجزائر منذ الاستقلال ، ومن خلال الشكل البياني أدناه يمكن إلقاء الضوء وبدقة على أهم نقاط الزيادة والنقصان من خلال السلسلة الزمنية للنفقات العامة ، ومن ثم نتطرق غلى تحليل أسباب التطورات الحاصلة فيها.

### الشكل البياني رقم (9): تطور النفقات العامة والنتائج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1963/2013.



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

**ب- تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة في الجزائر:** تعتبر ظاهرة زيادة النفقات العامة من أهم الظواهر التي استرعت انتباه الاقتصاديين ، وتمر بما حل الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول عرفت النفقات العامة بما تطورا جليا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

من خلال هذا الجزء سوف نحاول تطبيق أهم التوجهات التي تطرقنا إليها في الجزء النظري على حالة الاقتصاد الجزائري ، وخاصة من خلال قانون "A. Wagner" و دراسة "Musgrave" لمعرفة طبيعة زيادة النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري. **أولاً: اختبار تحليلي لقانون "A. Wagner" على حالة الجزائر:** لقد جاء قانون "A. Wagner" " للإبراز العلاقة السببية بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي<sup>31</sup> ، وقد تم تطبيق فحوى هذا القانون على عدة عينات من الاقتصاديات العالمية وفق رؤى متعددة، وأثبتت الكثير من الدراسات في هذا المجال غموض في النتائج المتحصل عليها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر جاءت دراسة (1999) "Stalla Kargianni"<sup>32</sup> بخصوص العلاقة بين الإنفاق والدخل القومي في دول الاتحاد الاوربي خلال الفترة (1998/1949) على المدى الطويل، وكانت النتائج غامضة جداً بمعنى ان صحة او بطلان قانون فاجنر حساس جداً لطريقة تطبيقها، كما أثبتت دراسة (2006) "Bernardin Akitoby"<sup>33</sup> التي أجريت على 51 بلدا ناميا لاختبار العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي، وجود أدلة تعكس اتجاه زيادة الإنفاق الحكومي عبر الزمن ، مما يعني وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين وفقاً لقانون فاجنر ، ومحاولتنا جاءت لإلقاء الضوء على حالة الجزائر من خلال تحليل هذا قانون من جانب إحصائي وآخر قياسي.

● **تحليل عن طريق الجانب الاحصائي:** من خلال الاحصائيات أدناه والتي تمثل جانب النفقات العامة وعدد السكان ، والتي تم من خلالها استنباط نصيب الفرد من النفقات العامة وكذلك نصيب الفرد من الدخل . مكنتنا من توضيح العلاقة التي جاء بها قانون "A. Wagner" بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الدخل.

الجدول رقم (2): نصيب الفرد من النفقات العامة والدخل في الجزائر خلال الفترة 2011/1970.

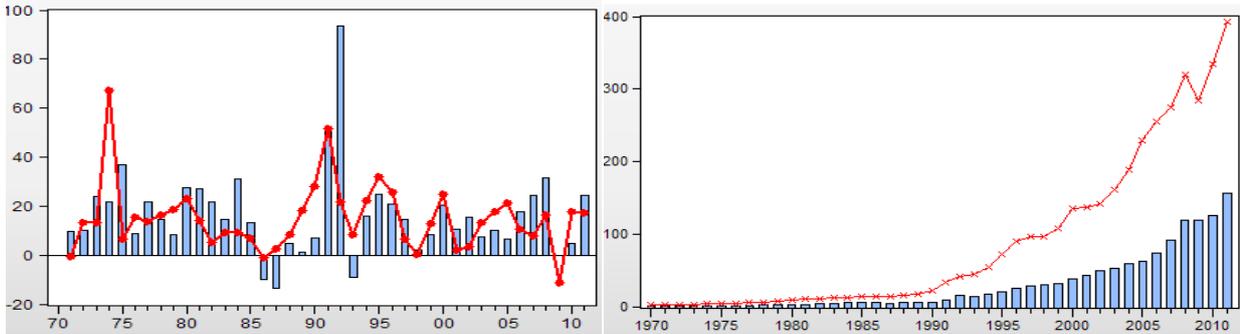
عدد السكان POP (ألف)	نصيب الفرد من الناتج PIB/POP	الناتج المحلي الخام PIB (مليون دج)	نصيب الفرد من النفقات العامة G/POP	النفقات العامة (مليون دج)	السنوات
13309	1.721016	22905	0.451875	6014	1970
15768	3.904997	61574	1.126078	17756	1975
18666	8.706043	162507	2.358084	44016	1980
21863	13.33747	291597	6.188583	135301	1985
25022	22.15602	554388	5.455199	136500	1990
28060	71.45367	2004990	20.99430	589100	1995
30416	134.7587	4098820	38.66715	1176100	2000
32906	229.8851	7564600	62.35945	2052000	2005
35978	334.9269	12050000	125.4322	4512800	2010
36717	392.6955	14418600	156.0966	5731400	2011

Source:

- ONS Office nationale des statistiques. <http://www.ons.dz>.

- IMF, Report of Algeria 2012 ARTICLE IV consultation, No. 13/47, Publication Services 700 19th Street, N. W. Washington 2013, p41.

الشكل البياني رقم (10): تطور نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الدخل باقيم والنسب خلال 2011/1970.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

تشير الاحصائيات والبيانات حول النفقات العامة خلال الفترة 2011/1970 التزايد المستمر خلال الفترات المتلاحقة وعلى المدى البعيد، وهذا المسار التصاعدي في حجم الانفاق العام لا يعدو أن يكون مطلقا، إذ يبقى متذبذبا في حالات عديدة، فمؤشر نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي أي مقدار ما يخصصه من ناتج محلي لأغراض الانفاق العام، والذي يعبر عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص.

واتضح أن متوسط معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة قارب 16.48% خلال فترة الدراسة بينما متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الاجمالي قارب 14.87% لنفس الفترة، مما يؤكد أن معدل زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة المترجم بالنفقات العامة يزيد بوتيرة تفوق الزيادة المسجلة في نصيب الفرد من الدخل. وهذا ما يؤكد توجه قانون "A.Wagner" في هذا

المجال. حيث يلاحظ من خلال الشكل البياني تلازم الاتجاه التصاعدي لنصيب الفرد من الدخل ومنحنى نصيب الفرد من النفقات العامة ولكن الأول بنسب مرتفعة نسبيا . والمتتبع لتطور النفقات العامة فقد لوحظ نسب انخفاض في كثير من المواقع خاصة بعد أزمة النفط سنة 1986 وما بعدها وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض المداخيل البترولية وقد أكد خبراء من صندوق النقد الدولي " <sup>34</sup> FMI هذا التراجع بنسبة قدرها حوالي 4 % من إجمالي الناتج المحلي و هذا راجع إلى حزمة البرامج المفروضة على الجزائر . فالوضعية المالية للخزينة العمومية كانت في تدهور مستمر، حيث تحول الفائض مع بداية التسعينات إلى عجز، فقد انخفض الفائض بنسبة 41%، و عانت الخزينة العجز ابتداء من سنة 1992.

• **تحليل قياسي:** قمنا باختبار ثلاث اختبارات تخص قانون "Wagner" والذي يمكن صياغته وفق عدة اشكال ، <sup>35</sup> والأكثر منطقية الشكل المعتمد من طرف ( Afxentiou et Serletis, 1996 ) <sup>36</sup> والذي يضم ست معادلات ذات طابع لوغاريتمي. من خلال ذلك نحاول البحث عن مدى حساسية النفقات العامة للتطور الحاصل في الناتج المحلي الخام:  $G_t / \text{---}$

$$POP_t = f(PIB_t / POP_t)$$

ووفق رؤية قياسية نقوم باختبار العلاقة نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام باتباع طريقة المربعات الصغرى وفق المعادلة التالية  $G_t / POP_t = \beta_0 + \beta_1 PIB_t / POP_t$ . وكانت النتائج كمايلي:

**الجدول رقم (3): اختبار العلاقة بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.058480	1.291107	-1.594352	0.1187
PIBPOP	0.362215	0.009270	39.07566	0.0000
R-squared	0.974472	Mean dependent var		29.62773
Adjusted R-squared	0.973834	S.D. dependent var		40.25203
S.E. of regression	6.511157	Akaike info criterion		6.631359
Sum squared resid	1695.807	Schwarz criterion		6.714105
Log likelihood	-137.2585	Hannan-Quinn criter.		6.661689
F-statistic	1526.907	Durbin-Watson stat		0.552785
Prob(F-statistic)	0.000000			

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

استعمال معادلة الانحدار البسيط لاختبار العلاقة الارتباطية بين نصيب الفرد من النفقات العامة "GPOP" كمتغير التابع ، ونصيب الفرد من الدخل الاجمالي "PIBPOP" كمتغير مستقل،

$$G/POP = -2.05 + 0.36 PIB/POP$$

إختبار F	إختبار DW	معامل التحديد R <sup>2</sup>	معامل الارتباط r
1526.907	0.552	0.97	0.98

• **تفسير النتائج:** يلاحظ من خلال هذا التحليل الأخير أن هناك قوة ارتباط بين كل من نصيب الفرد من النفقات العامة "GPOP" كمتغير تابع ، ونصيب الفرد من الدخل الاجمالي "PIBPOP" كمتغير مستقل ، ويفسر ذلك بمعامل الارتباط الذي يقدر بـ 0.98 ، كما أم معامل التحديد الي يقدر بـ 0.97 والذي يفسر أن التغير الحاصل في نصيب الفرد من النفقات العامة يأتي من نصيب الفرد من الدخل الاجمالي بنسبة 97 % . بينما 3 % فقط تأتي من متغيرات أخرى. بينما قيمة <sup>37</sup> D.W=0.552 وهي تقترب من الصفروالتالي هناك ارتباط ذاتي موجب.

**ثانيا:** اختبار مدى إنطباق دراسة "Musgrave" على حالة الجزائر: انطلاقا مما تطرقنا إليه في الفصل الأول فإن توجه "Musgrave" من خلال مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من واحد صحيح ، فهذا يعني

أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي ، ففي خلاصة الدراسة أن الدول النامية وخاصة ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والصين عرفت مرونة نفقاتها معاملات تفوق قيمة "1" ، في فترة الدراسة مما يعني أن نو نفقاتها يزداد بصفة تفوق نسبة نمو الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول. والجزائر كغيرها من الدول تعرف تذبذب في العلاقة بين نمو النفقات العامة ونمو الناتج الداخلي الخام والجدول التالي يوضح مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة والتغيرات التي حصلت خلال الفترة 2012/1963.

الجدول رقم (4): درجة مرونة النفقات العامة في الجزائر بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

السنوات المرونات	1969/1967	1973/1970	1977/1974	1984/1980	1989/1985	2000/1990	2012/2000
مرونة النفقات العامة إلى الناتج	1.29	1.61	1.82	2.61	- 0.17	1.19	1.80

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1).

كما هو ملاحظ بالنسبة لمعامل مرونة النفقات العامة بالنسبة للناتج القومي الاجمالي ، فهو متغير من فترة لأخر حيث اعتمدنا تحديد الفترات التي تم فيها تنفيذ البرامج التنموية منذ الاستقلال ، حيث لوحظ أن معامل المرونة يقدر ب1.29%، فهذا يدل على انه كلما زادت النفقات العامة ب1% فإن الناتج الاجمالي سوف يزيد ب 1.29%، وعرفت هذه النسبة ثباتا في الفترة ما بين 1984/1980 أين ارتفعت إلى 2.61%، هذا ما يدل على ارتفاع معدل حساسية الناتج الاجمالي للزيادة المعروفة في النفقات العامة. بينما شهدت الفترة 1989/1985 انخفاض في معامل المرونة إلى أدنى المستويات ب -0.17 والذي يترجم على ان نمو الناتج الاجمالي لا يتأثر ثباتا بنمو النفقات العامة خلال هذه الفترة .

❖ الخاتمة: من خلال دراستنا التي تعرضنا من خلالها إلى معالجة و توضيح جانب مهم يتعلق بتفسير النفقات العامة توصلنا إلى أهم النتائج و التوصيات التالية:

#### - النتائج:

- تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الإقتصادي.
- إن التحديد الدقيق والمدروس في صياغة الأهداف عند اعتماد برامج الإنفاق العام يساهم بدرجة كبيرة في الرفع من رشادة توظيف الأموال ضمن هذه البرامج
- يتم تصنيف النفقات ضمن الميزانية العامة للجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وفق نفقات التسيير والتجهيز وكل منها تقسم إلى وزارات وقطاعات ترصد لها الإعتمادات الخاصة بها. وهذا ما يوافق ميزانية الإعتمادات والبنود.
- توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية لا يتسم برشادة كبيرة نظرا للمعوقات التالية:

- ✓ الميزانية العامة تعتمد على تشريع قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في المجال المالي .
- ✓ عدم تقييد الميزانية العامة بالأهداف.
- ✓ غياب معيار فعال لتقييم النجاح من خلال غياب قانون ضبط الميزانية. بالإضافة إلى عدم اتسام العمليات المالية بالشفافية التامة، وعدم تعميم قاعدة ترحيل الإعتمادات على كامل أبواب ميزانية التسيير مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال ، وذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في استعمال الأموال المتبقية بأي صورة من الصور ، مما ينتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة.

## - التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بتحديث منظومة الميزانية العامة عن طريق إدخال منهج الإدارة بالأهداف خاصة في جانب برامج الإنفاق العام بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، في إطار من التنسيق المحكم بين الميزانية والخطة، مع استعمال آخر الطرق الحديثة في مجال تخطيط مالية الدولة طبقا لميزانية الأداء والبرامج ، وميزانية التخطيط والبرمجة وكذلك ميزانية الأساس الصفري، والميزانية التعاقدية والاستغناء عن الطرق التقليدية في هذا المجال والمتمثلة في ميزانية البنود والإعتمادات. .

- باعتبار أن الجزائر تعاني من قدم نظامها الميزاني الذي أصبح لا يستجيب للتطور الحاصل ، رغم تعدد المناهج الحديثة لإعداد الميزانية العامة لذلك أصبح من الضروري:

أ- إصلاح الميزانية العامة بإدخال نظام الإدارة بالأهداف والانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الإعتماد في التبويب على أساس البرامج. والتخلي عن الأسلوب التقليدي المبني على الوسائل ، ويكون هذا الإصلاح بصورة تدريجية كما أن الإصلاحات المستقاة من دولة معينة وتطبيقها حرفيا غير مجدي ، بل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النظام المالي الجزائري.

ب- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية ، واعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

ج- اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية

- يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة ويد عاملة كثيفة ، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر شريان الاقتصاد.

## ❖ قائمة المراجع والهوامش:

- 1 - حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001 ، ص 11.
- 2 - حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية ، 2000، ص 378 .
- 3 - محمد عباس محرز ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص 65.
- 4 - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص 46.
- 5 - ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، دار هومة للنشر ، 2003 ، ص 147.
- 6 - عبد المجيد قدي ، عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص 185.
- 7 - Gervasio SEMEDO, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 83, no 2, juin 2007, p124
- 8 - خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان ، 2007 ، ص 76.
- 9 - Shani, B S, Public expenditure analysis, rotiedam university press, netrland, 1972, pp245, 249.
- 10 - Musgrave R.A, Public finance in theory and practice, Mc graw-hill book company, new york , 1976, p137.
- 11 - Shehata A? Fiscal Policy, Partisanship and the strategie. Use of Public Debt : Theory and Evidence from the UK, Unpublished Phd thesis, University of Essex.
- 12 - Gervasio semedo, op .cit, p124.
- 13 - عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- 14 - شاکر محمد شهاب، آثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 1968 ، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 1989 ، ص 32.
- 15 - أحمد نعيمی، الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة في الميزانية العامة-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 57.

- 16 - سامي عبد الرحيم الزبيد، الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الأردني، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية: 1989، ص21.
- 17 - نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005، ص72.
- 18 - نفس المرجع.
- 19 - Jacque Fontanel, Analyse des politiques économiques, dunod, paris, p89.
- 20 - Ibid.
- 21 - نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص60.
- 22 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988، ص296.
- 23 - report of "Stockholm International Peace Research Institute" sur le site web.  
http// wikipedia.org/wiki/Budget\_de\_la\_D%C3%A9fense
- 24 - نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص55.
- 25 - Amos C Peters, An application of Wagner's law of expanding state activity to totally diverse countries, Monetary Policy Unit Eastern Caribbean Central Bank, 2012, p11..
- 26 - محمد فتحي بيطار، النفقات العامة في الأردن، أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1990، ص90.
- 27 - المادة رقم (03) من القانون 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
- 28 - المادة رقم (04) من نفس القانون.
- 29 - علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص31.
- 30 - المادة رقم (23) من القانون 17/84 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.
- 31 - حسب تقارير البنك الدولي فإن نصيب الفرد من النفقات العامة هو مقدار ما يتخصص عليه الفرد الواحد من مجمل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ويحسب على أساس حاصل قسمة النفقات العامة على عدد السكان، أما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.
- 32 - Stalla Kara Gianni, el al, (1999), Testing Wagner's Law For the European union Economies, the Journal of Applied Business Research . V. 18 NA.
- 33 - Sinha, Dipendra, (2007), Dose the Wagner's law hold for Thailand ? A time series study, Munich personal Repec Archive .No 2560, posted (MPRA)07 2007
- 34 - دحمان محمد أدريوش، ناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجحت، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 11، 2012، ص09.
- 35 - في هذا الشأن يمكن الاطلاع على :
- Antonio N. Bojanic, Testing the validity of wagner's law in Bolivia : a cointegration and causality analysis with disaggregated data, revista de analisis economico, vol 28, n<sup>o</sup> 1, La Paz, Bolivia, abril 2013, pp25 45.
- R. Santos Alimi, Testing Augmented Wagner's Law for Nigeria Based on Cointegration and Error-Correction Modelling Techniques, Munich Personal RePEc Archive Paper No. 52319, posted 18. December 2013 19:43
- 36 - Gervasio SEMEDO, op.cit, p131.
- 37 - يعتبر اختبار (Durbin-Watson Test D.W) من الاختبارات الشائعة الاستعمال للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية والناتجة من النموذج الخطي العام. حيث أن  $(0 < D.W < 4)$  فإذا اقتربت من الصفر يكون هناك ارتباط ذاتي موجب والعكس إذا اقتربت من (4) وينعدم وجوده عند القيمة الوسطية المعاملة (D.W).